

تحليل موقف

٢٠٢٤

٣١ كانون الأول

«سورية الجديدة»..  
عموض الأجندة  
وتناقض الخطاب

إعداد: مرصد مركز برانا



مركز برانا للدراسات والبحوث  
بيروت - بفساز

مباحث



«سُورِيَهُ الْجَدِيدَةُ» .. عُمُوضُ الْأَجْنَدَةِ وَتَنَافُضُ الْخِطَابِ  
إعداد: مرصد مركز برانا

■ الآراء المطروحة لا تعبر عن رأي المركز بالضرورة ■

©جميع الحقوق محفوظة للمركز

# ”سُورِيَّةُ الْجَدِيدَةِ“ .. غُمُوضُ الْأَجْنَدَةِ وَتَنَاقُضِ الْخُطَابِ

◀ إعداد: مرصد مركز براءنا

في ظلّ المشهد السُّوري المتشابك والمعقد، تبرز «هيئة تحرير الشام» كقوة فاعلة تسيطر على مناطق واسعة في البلاد، ويظهر (أحمد الشرع) -المعروف سابقاً بـ(أبي محمد الجولاني)- كشخصية مؤثرة تتولى قيادة الإدارة الجديدة. ومع تطور الأحداث بعد رحيل النظام السابق وإحكام «هيئة تحرير الشام» سيطرتها على العاصمة السياسية لسُورية تتصاعد التساؤلات حول دوافع وأهداف مواقف وتحركات «الحاكم الجديد»، وما إذا كانت تمثل بدايةً لمرحلة جديدة في سُورية، أم أنها مجرد محاولة لترسيخ سلطة جديدة تتفرد بها «هيئة تحرير الشام» تحت شعار ”مَنْ يحرر يقرر“. هذه المقالة تسعى إلى تحليل مضمون مجمل خطابات وتحركات (الشرع/الجولاني) والهيئة، منذ اتخاذهم ذاتياً صفة إدارة «سورية الجديدة» وتعامل المجتمع الدولي والحكومات في الإقليم معهم على هذا الأساس، مع التركيز على التناقضات والغموض الذي يكتنف أجندتهما.

الإعلانُ عن تأجيلِ كتابةِ الدستورِ الجَدِيدِ والانتخاباتِ الرئاسيةِ (أبعادُ وتوقعات)

أثار إعلان رئيس هيئة «الإدارة العامة السورية» (أحمد الشرع) (الجولاني سابقاً) عن وضع دستور جديد خلال 3 سنوات، وإجراء انتخابات رئاسية خلال 4 سنوات، العديد من التساؤلات حول جدية هذه الخطوات؛ يرى مراقبون أنّ هذه المدد الزمنية طويلةٌ ومبالغٌ بها، وتثير الشكوك حول نوايا الشرع في التمسك بالسلطة بدلاً من السعي الحقيقي إلى انتقال سلمي عبر انتخابات حرة ونزيهة. فهل هذا التأخير المتعمد يهدف إلى كسب الوقت وترسيخ نفوذ «هيئة تحرير الشام» داخل الأجهزة الأمنية والدولة العميقة، أم هو استعدادٌ فعليٌّ لتغيير سياسي حقيقي؟

يضاف إلى ذلك، غياب أي جدول زمني تفصيلي أو آليات واضحة لتنفيذ هذه الخطوات، مما يعزز الشكوك حول جدية هذه الوعود، ويجعلها أقرب إلى تكتيك لكسب الوقت وتمرير الأمر الواقع. كما أنّ استغلال (الشرع/ الجولاني) للفراغ الدستوري الناجم عن تجميد الدستور القديم والبرلمان يشير القلق، حيث يعزز نفوذه وسلطته، ويجعله يتصرف كأنّه رئيس فعلي للبلاد خلال الفترة الانتقالية، ما يقوّض مصداقية الوعود بإجراء انتخابات مستقبلية. وفيما يشكّل «الاعتراف الدولي» بالحكومة الجديدة هاجساً لدى كل الجماعات الثورية أو المنقلبة، إلا أنه يبدو أنّ (الشرع/الجولاني)

يعتمد مقارنةً مختلفةً للحصول على «الشرعية الدولية»، من خلال تقديم كل التنازلات والتطمينات المطلوبة للقوى العالمية والإقليمية الرئيسية، وما يبدو أنه يسير باتجاه إيجابي حتى الآن من خلال مؤشرات مثل رفع العقوبات وإشعارات المكافآت عن (الشرع/الجولاني) و«الهيئة» أو زيارات الوفود الأجنبية المتكررة وذات المستويات العليا، والتغطية الإعلامية الإيجابية.

ثم إذا تغيرت هيكلية الدولة العميقة في سورية، من غير المعلوم أن الوعي السياسي للمجتمع الذي تحكمه الأيديولوجية السلفية الجهادية (أو الإخوانية حديثاً) يمكن التعويل عليه في إدارة دولاب الدولة بشكل مؤسساتي ديموقراطي حقيقي وعمل انتخابات نزيهة أو صياغة دستور للبلاد؛ إذ هذه الإجراءات تحتاج إلى مصالحةٍ وطنيةٍ وتجانسٍ وطنيٍّ وتوحيد الطوائف خاصة في بلد متنوع مثل سورية من خلال تقديم ممثلين عنهم في العملية الانتقالية، وهو ما رفضه (الشرع/الجولاني) صراحةً وأقرّ في لقاء مع قناة العربية أن «الإدارة الجديدة» في صدد أن تكون بلونٍ واحدٍ لأجل لا يعلمه إلا الله!

وتصريحه بأن البلاد تحتاج قائداً بصلاحياتٍ كبيرةٍ هو تأسيس لديكتاتورية وحكم فاشي سيقضي على أي شكل من أشكال المعارضة، بحجة أنها من «فلول» النظام القديم أو أنها من الفئات الضالة البعيدة عن «الهدّي الإسلامي» الذي ذكر (الشرع/الجولاني) أيضاً -في تصريحاته- أنه تربي عليه

في السعودية، وهو أيضاً ما يظهر في فلتات لسان معاوني (الجولاني) في إدارة المناصب الحساسة، على الرغم من محاولة تصدير خطاب «متسامح»، خصوصاً للإعلام الغربي لأغراض تتعلق بالشرعية!

**اعتمادُ «هيئة تحرير الشام» على عناصرها في الإدارة والجيش**  
إنَّ اعتمادَ (الشرع/الجولاني) بشكل كبير على عناصر «هيئة تحرير الشام» في الإدارة الجديدة، وتعيينهم في مناصب قيادية في الجيش، يثير العديدَ من التساؤلات حول طبيعة السلطة الجديدة. فهل هو مؤشر على تعزيز نفوذ «الهيئة» وتكريس سيطرتها، أم مجرد حل مؤقت في ظل غياب بدائل أخرى؟ كما أنَّ تعيين عدد كبير من الأجانب في الرتب العليا في الجيش الجديد يثير المزيد من الشكوك، ويدعو إلى التساؤل عن طبيعة «الهيئة» وأهدافها، ومدى استقلاليتها عن الأجنادات الخارجية. كما أن تسريح الجيش السوري القديم والاعتماد على قوات إدلب «هيئة تحرير الشام» وامتطوعين جدد يرسخ فكرة هيمنة «الهيئة» على السلطة، ويبدد أي أمل في بناء جيش وطني يمثل جميع أطراف المجتمع السوري.

**ازدواجية خطاب «هيئة تحرير الشام»**  
تتبنى «هيئة تحرير الشام» خطاباً مزدوجاً ومتناقضاً، فمن جهة، تحذر من



التدخل الأجنبي وتنتقد النفوذ الإيراني وحزب الله والمقاومة العراقية، ومن جهة أخرى، تضم في صفوفها أعداداً كبيرة من المقاتلين الأجانب (الشيخان، القوقازيين، التركستانيين الشرقيين، السعوديين وغيرهم). يثير هذا التناقض تساؤلات حول دوافع "الهيئة" الحقيقية، وهل هي حقاً معنية بالحفاظ على سيادة سورية واستقلالها، أم أنها مجرد أداة لتحقيق أجندات خارجية؟ كما أن صمت "الهيئة" المريب تجاه النفوذ والاحتلال التركي والاحتلال الأمريكي والاحتلال والقصف "الإسرائيلي" لمساحات شاسعة من سورية يثير المزيد من الشكوك حول مصداقية خطابها، ويدفع إلى التساؤل عن الأسباب الكامنة وراء هذا الصمت الانتقائي. إنَّ التناقضَ بين خطاب الهيئة حول السيادة الوطنية وبين استقدامها لعناصر أجنبية، وتعيينهم في مناصب قيادية، يكشف عن ازدواجية واضحة في خطابها، ويقوّض مصداقيتها.

سورية أيضاً لم يكن معروفٌ بها صراعات بين الطوائف أو فتن طائفية على عكس ما هو منتشر الآن بعد عمليات "التطهير" المزعومة التي يقوم بها نظام (الشرع/الجولاني) في شكل إعدامات ميدانية تحت دعوى «فلول النظام السابق»، لكن المؤكد أنَّ إطلاق يد الفصائل الموالية لتركيا في استهداف الأقليات السُورية والشخصيات والحركات ذات الخلفية العلمانية سيؤدي إلى تفاقم الضغط الشعبي الداخلي المتزامن مع انهيار الوضع الاقتصادي، ما سيؤدي لا محالةً إلى انفجارٍ لا تُعرف ملامحه بعد.

## التَّحْلِيلُ وَالتَّنَاقُضُ

بناءً على ما سبق، يتضح أنَّ تحركات (الشرع/الجولاني) و«هيئة تحرير الشام» تتسم بالغموض والتناقض، وتثير الكثير من التساؤلات حول طبيعة الأجنحة الخفية التي يحملونها. فهل يسعى (الشرع/الجولاني) بالفعل إلى بناء دولة قانون، أم أنَّ هذه الوعود هي مجرد غطاء لترسيخ سلطة دكتاتورية جديدة؟ إنَّ عدم الإفصاح عن برنامج واضح، والتأخير المتعمد في إعداد الدستور وإجراء الانتخابات، والاعتماد على عناصر «الهيئة» في مفاصل الدولة، وتوظيف خطاب مزدوج حول النفوذ الأجنبي، كل ذلك يشير إلى أنَّ هناك أجنحة خفية يتم العمل على تنفيذها تدريجياً. إنَّ هذا الغموض يثير القلق حول مستقبل سورية واستقرار المنطقة، ويدعو إلى الحذر والترقب في التعامل مع هذه التحركات. كما أنَّ هذه التناقضات والازدواجية في الخطاب تدق ناقوس الخطر حول طبيعة السلطة الجديدة، وما إذا كانت تمثل حقاً تغييراً إيجابياً، أم أنها مجرد دكتاتورية مقنعة.

## الْخُلَاصَةُ

في الختام، يمكن القول إنَّ تحركات (الشرع/الجولاني) و«هيئة تحرير الشام» تحمل في طياتها الكثير من الغموض والتناقض، وتثير الشكوك حول النوايا الحقيقية من ورائها. إنَّ عدم الشفافية في الخطط، والازدواجية

في الخطاب، والغموض الذي يكتنف الأجندة، كلها عوامل تدعو إلى الحذر والترقب. إنَّ مستقبل سورية ما زال مجهولاً، ويتطلب من جميع الأطراف المعنية التعامل بحكمة ومسؤولية لتجنب المزيد من الصراعات والاضطرابات. وفي ظل هذا الغموض، يبقى التساؤل قائماً حول طبيعة الأجندة الخفية التي تحرك (الشرع/الجولاني) و«هيئة تحرير الشام» وهل هي حقاً في صالح الشعب السوري أم لا؟

